أثر تقلبات أسعار البترول على النمو الاقتصادي في الجزائر
قراءة تحليلية: 2000- 2010

أ. حاج بن زيدان
أستاذ مساعد- كلية الحقوق والعلوم التجارية
- جامعة مستغانم

الملخص:

فرض البترول نفسه كسلعة إستراتيجية بقوة منذ الحرب العالمية الأولى ليتعزز مع الوقت دوره، ونظرا لعدم تعزيز بلدان المنتجة له مثل الجزائر لميزة نسبية فقد أصبح أهم مكونات الإنتاج الكلي للبلد ومحركا أساسيا للنمو ،خاصة لما ترتفع الأسعار إلى مستويات عالية.

يقضي هذا البحث بإبراز دور البترول – صحارى بلند- وأثره على مستوى الأداء الاقتصادي وبالضبط على النمو الاقتصادي في الجزائر حيث ستكون العشرية (2000-2010) الإطار الزمني لهذه الدراسة التحليلية.

نظرا لاستحواذ البترول على نسبة كبيرة من الناتج المحلي الخام فقد تأكد ان هذهالسلعة لها دورا كبيرا في تحسين من معدل النمو الاقتصادي وهذه الوضعية استدعت ضرورة انتهاج الدولة برامج البحث عن الميزة النسبية انطلاقا من الوفورات المالية المأتية منه.

الكلمات المفتاح: النمو الاقتصادي، سعر البترول الخام، الناتج المحلي الخام، الإيرادات البترولية، الاقتصاد الجزائري.

Abstract :

The crude oil imposed itself as a strategy commodity strongly since the 1st W.W, and it enhanced by time. It became important components of the total production and the driver of Algerian economic growth due to the lack of a comparative advantage especially when the prices are rising.

This paper examines the effect of crude oil –Saharan blend- on Algerian economic performance (Economic growth), thus the period (2000-2010) will be the era of this analysis.

As result, all estimates show that oil price increases have a statistically significant and positive effect on the outputs (GDP) of Algeria. By the way, this situation pushed the government to undertake special programs for a comparative advantage from the financial outcomes.

Key words: Economic growth, crude oil price, GDP, oil revenues, Algerian economy.
Jel classification : E31, E32, G10, H4, Q43.

1- مقدمة:

منذ إن ارتبط الاقتصاد بإيرادات المنتجات البترولية المصدرة تم ملاحظة أن اقتصاديات هذه البلدان – الجزائر- تسجل معدلات نمو متواترة ضعيفة أكثر ما هي قوية في بعض الفترات المصاحبة لازمة لأسعار البترول، فهذا أدى وما زال يؤدي إلى التساؤل والتحير الاقتصاديين أنه رغم الفرص المتاحة لها ورغم غناها الوفير فنرى لها تذبذبا في نموها وإن حدث نمو فهو ضعيف ومؤقت وفي حقيقته (اسميا لا حقيقيا).قد نجد لمفهوم النمو الاقتصادي الصحيح ومركباته موقع في خطوط واقع اقتصاديات هذه البلدان – الجزائر- . هذا ما يدعونا إلى إيضاح هذه المفاهيم .

إن معرفة مصادر النمو أكثر الموضوعات التي ثار حولها الجدل على مدى فترات زمنية ممتدة ونجد إن التركيز على النمو الطويل الأجل قد لاقى اهتماما واسعا من الاقتصاديين منذ خمسينات القرن الماضي. أن نظريات النمو المختلفة السائدة حاليا مرتبطة بشكل كبير بالنظريات الحديثة التي تم تطويرها خلال تلك الفترة وعلى وجه الخصوص نموذج [Solow] ونموذج [Swan] اللذان يعتبران حجر الزاوية لهذه النظريات ضف إليهم الاقتصاديين [Romer] و[Barro].

استفادت الجزائر و الدول التي تشبهها في التركيبة الاقتصادية نوعا ما بدرجة هائلة من الثروة التي خلقتها الزيادة الحادة في أسعار البترول في سنوات 1970، 1980، 2005 وربيع الثورة العربية، مما أدى إلى تراكم الأصول المالية، رغم هذا ما زلنا نمشي على خطى النمو البطيء، ربما هو عالي في رقمه قيمة أما حجما فهو يسير،يقف بعيدا عن مسار العولمة و الاستفادة من التكامل الاقتصادي مع بلدان العالم وبلدان الجوار، إذ نراهم أقل منا وفرة اقتصادية وأحسن منا نموا، فهل بلغ مستوى فهم النمو الاقتصادي لديهم وتحسينه أحسن درجة منا ؟ ونحن نلاحظ اليوم أكبر الدول المستوردة للبترول رغم الارتفاع المذهل لأسعاره المكبل والمثقل لكاهل ميزانيتهم في حالات طبيعية للنمو، كأن دبوس خدش لوحة خشب.

2- الفهم الحديث النمو الاقتصادي:

تطور الفكر النظري الذي اهتم بموضوع النمو الاقتصادي منذ 1950 وبإلحاح وتمكن بتبرير العوامل الداخلة فيه خصوصا منهم (Harrord 1978)، (Verddoon 1956)، (Domar 1957)،(Inada 1963)، (Kaldor 1961)، أمدوا هؤلاء وآخرين رؤى وإيضاحات نظرية وقياسية وتقديرية للموضوع ك (Bas & Tinbergen 1962) باحثين في إمكانية دعمه مقارنة بما هو حاصل لدى الدول المتطورة.

يرى بعض الاقتصاديين "النمو الاقتصادي ربما يوصف بأنه التوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد في الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية"[1].

هذا التعريف يبرز أهمية النمو الاقتصادي في زيادة مستوى المعيشة وتوفير السلع والخدمات وفرص العمل الإضافية.

حسب « S.Kuznets » النمو الاقتصادي هو "ظاهرة كمية يعبر بها عن الزيادة في السكان وفي الناتج القومي"[2]

على اثر ما سبق يظهر أن النمو يعبر عن الصيرورة الزمنية التي من أجلها يرتفع الإنتاج، وحدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن حيث يأخذ ويركز على التغيير في الكم الذي يحصل عليه الفرد في السلع والخدمات في المتوسط دون أن يهتم بهيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد أو بنوعية السلع والخدمات التي يحصلون عليها.

دلالة بأن الدول تأخذ بمبدأ دعم النمو الاقتصادي و الحرص على ضبطه وفق ما تملكه ووفق المستجدات العالمية نجده في ما دل عليه « Louis Lagnas » في كتابه "النمو الاقتصادي" بقوله "إن تطور النظريات الاقتصادية والنمو ليس بالضرورة متزامنين لكل على الأقل ومنذ فترة الثلاثينات وبتعميم أفكار الكينزيين اعتادت الحكومات التفكير في النمو داخل إطار متماسك".

حسب دراسات عدة، يعبر عن النمو الاقتصادي بأنه زيادة مدعومة في إنتاج السلع على مستوى المخطط الوطني في مدة معينة ويقاس عموما من خلال زيادة الإنتاج المحلي الخام أو زيادة الناتج المحلي الخام بالنسبة للسكان.

حيث يعتبر أن الناتج المحلي الخام على أنه محدد كمي غير كامل من منطلق عدم اعتبار في الحسبان بعض العوامل مثل:

- العمل الموازي؛
- التهرب والغش الجبائيين؛
- العمل المنزلي؛
- التدهورات الاقتصادية الناتجة عن الصناعات الملوثة للبيئة؛
- اللامساواة؛
- تغيرات السعر الذي يؤثر على الناتج عند عامة دارسي النمو.

[1] - محمد ناجي حسن خليفة ،**النمو الاقتصادي** ، (دار القاهرة مصر 2001) ،ص.7

بعض الاقتصاديون عرفوا النمو الاقتصادي بأنه زيادة في كميات السلع والخدمات المنتجة من طرف بلد في مدة زمنية طويلة تقاس عام بعد عام مبرزين ذلك عبر ما يحصل في الناتج القومي الصافي من زيادة.

الدكتور عمر صخري في كتابه التحليل الاقتصادي الكلي يعرف " النمو الاقتصادي يحقق عن طريق زيادة قدرة الوطن على إنتاج البضائع والخدمات وكلما كان معدل نمو اقتصاد الوطن اكبر من معدل نمو السكان كان أفضل لأن ذلك يؤدي إلى رفع مستوى معيشة الأفراد"[2].

ومنه في عموم الفهم الشامل للنمو الاقتصادي نجده عبارة عن معدل زيادة الإنتاج أو الدخل الحقيقي في دولة خلال فترة زمنية معينة وهو يعكس التغيرات الكمية في الطاقة الإنتاجية و مدى استغلال هذه الطاقة، حيث أنه كلما ارتفعت نسبة استغلال الطاقة الإنتاجية المتاحة في جميع القطاعات الاقتصادية ازدادت معدلات النمو في الدخل الوطني والعكس صحيح، ولتحديد نسبة النمو الاقتصادي لأي بلد من الاعتماد على بعض الدلائل والمؤشرات الكمية وهذا من خلال طريقتين:

- تحديد معدلات نمو الناتج الوطني الإجمالي الحقيقي أو الناتج الوطني الصافي بغرض قياس التوسع الإنتاجي؛
- تحديد معدلات نمو متوسط الدخل الفردي الحقيقي بغرض التعبير عن تطور مستوى المعيشة المادي للأفراد في البلد و مقارنته بمستويات المعيشية في البلدان الأخرى.

يطلق على زيادة كمية الناتج المحلي من عام إلى آخر اسم نمو الناتج المحلي أو النمو الاقتصادي، فمثلا النمو الاقتصادي لعام 2010 هو الفرق بين كمية الناتج المحلي لعام 2010 و تلك كمية لعام 2009 حيث يرمز للنمو الاقتصادي ب Δy و لدينا: y_{2010}, y_{2009}

$$\Delta Y = PIB_n - PIB_{n-1} = Y_{2010} - Y_{2009} \dots\dots\dots\dots\dots\dots (1)$$

إذا قسمنا النمو الاقتصادي Δy على كمية الناتج لعام 2009 نحصل على مؤشر نسميه معدل النمو الاقتصادي لعام 2010 و ليكن كالتالي:

Taux d

يعتبر النمو الاقتصادي وسيلة رئيسية تعبر عن ازدياد حصّة الفرد من الناتج وتحسين مستوى المعيشة في كل مجتمع، لذا تهتم الدراسات الاقتصادية بعملية النمو الاقتصادي وتسعى إلى قياس معدلاته

[2] - عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1999)، ص.12.

في السنوات المختلفة من أجل تحسينه إن ساء ودعمه إن حسن وهذا ما يكون لنا نظرة فيه باعتبار أن للجزائر تركيبة اقتصادية جيدة تحتاج إلى مفعل لها.

كما يرى بأن: " النمو الاقتصادي هو زيادة سنوية مئوية للناتج الوطني الخام أو الناتج المحلي الخام الحقيقي لكل ساكن على المدى الطويل، هو قياس غير كامل للزيادة نسبة المستوى المعيشي الاقتصادي".[3]

حسب « P. A. Samuelson» النمو الاقتصادي هو زيادة الناتج المحلي الخام المحتمل أو الناتج الوطني لبلد أو بطريقة أخرى يكون هناك نمو اقتصادي لما تكون حدود الإنتاج المحتملة لبلد ما تتحرك اتجاه الخارج أو النمو الخارجي"،[4] حيث يعتبر الناتج الوطني الحقيقي الصافي أو الخام مؤشرا عن حالته.

إن فهم النمو الاقتصادي الذي يقصد به حدوث زيادة في إجمال الناتج المحلي أو إجمال الدخل الوطني بما يحقق زيادة في متوسط نصيب الفرد في الدخل الحقيقي من التعاريف السابقة نخلص أن النمو الاقتصادي يعني بالأدوار التالية:

الشكل(1): أدوار النمو الاقتصادي في المجتمع

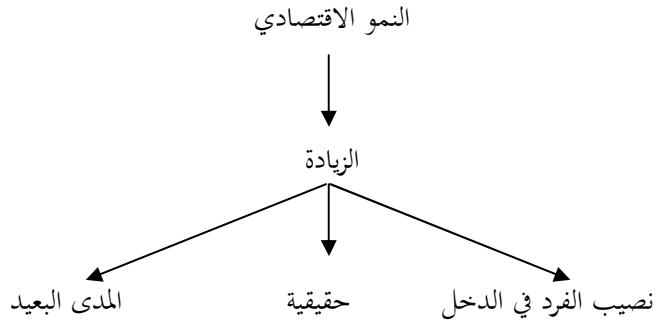

المصدر: من إعداد الباحث

أما عن أسبابه فهناك حصر لأربعة عناصر إستراتجية للنمو تقترن بالقدرة الطبيعية للنمو ونجملها في:

- نوعية وكمية المصادر الطبيعية؛
- نوعية وكمية المصادر البشرية؛

[3] - D.Begg et Autres, **Macroéconomie** , (Edition Dunod ,2002), p.303

[4] - P.A.Samuelson et W.D.Nordhaus, **Economie**, (Edition Economica 16ème Edition 2000), p.518

- عرض ومخزون السلع الرأسمالية؛
- التكنولوجيا.

هذه العناصر تعتبر المقومات الأساسية الطبيعية لزيادة الإنتاج والتي تعطي الاقتصاد القدرة على تحقيق نمو ناتج الحقيقي. صندوق النقد الدولي يعبر عن النمو الاقتصادي كما هو مبين في المعادلة التالية: النمو= تا (التضخم، تقدم التصحيح الهيكلي العام، عوامل التصحيح، حجم الحكومة، الشروط المبدئية للاقتصاد، إذعان لبرامج الدعم لصندوق النقد الدولي).[5]

3- قراءة في أدبيات النمو الاقتصادي وتقلبات أسعار البترول:

إن القراءة التاريخية لعلاقة تقلبات أسعار البترول بالمتغيرات الاقتصادية الكلية تبرز مدى هذا الأثر لان التقلبات هذه أوجدت لها أثرا في قانون السوق وواقعا اقتصاديا لدى دول العالم المنتجة للبترول والمستهلكة معا على السواء ولكن باختلاف في ثمن الأثر من فترة لأخرى. إذ بينت عدة أطروحات الرابطة السببية بين تغيرات أسعار البترول غير الثابتة في المدى القصير والمتوسط وفي أكثر من ظرف على محددات الاقتصاد ، خصوصا الناتج المحلي الخام و بالتالي النمو الاقتصادي.

من أهم الدراسات نجد ما جاء في أطروحات وكتابات كل من (Tatom& 1977) (Rasche (Daaly 1982)، (Hamilton 1983)، (Harrison & Burbdge 1984)، (Mark 1989)، (Yacel &Brown 1999) وهذا على غرار آخرين الذين قدموا بحوث درست متغيرات اقتصادية أخرى كمعدل التضخم، البطالة.

في هذا الإطار الفكري لموضوع النمو الاقتصادي، قام البعض منهم بإيجاد دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار البترول على عدة متغيرات كلية مثل ما جاء في أطروحات كل من (Rotenberg & Woodford 1996)، (Finn 2000)، (Gali & Blanchard 2007).

(Tyler1981) قام بدراسة الموضوع من خلال إبراز اثر الصادرات على النمو الاقتصادي مستشهدا بنمو صادرات البلدان النامية معتمدا على ما جاء في أطروحة « Balassa ». قام بجمع إحصائيات عن 55 دولة تدخل ضمن العينة مستخدما المعادلة التالية لتبرير أطروحته:

اختلفت فرضيات ونتائج أطروحات البعض عن الأخر، فبقدر ما يوجد من يرى في هذه التأثير ايجابيات إلا أن البعض يرى فيها سلبا و دائما وفق البلد المعني بالدراسة وخاصة في ظروف الأزمات

[5] - Olen Havrylyshyn et autres, **Growth experience en Transition countries :1940 – 1998**,(IMF Edition 1999), p.35

والصدمات. مثلا (Hamilton 1983) أبرز من خلال بحث أن ارتفاع أسعار البترول تخفض من نمو الناتج المحلي الخام وانضم إليه (Hooker 1996)، الذي أبرز كذلك بان ارتفاع أسعار البترول يخفض من درجة النمو في حين انخفاضها لا يؤثر بدرجة عالية على نمو الإنتاج.

عند متابعة ظروف الاقتصاد العالمي، الإقليمي، والمحلي يلاحظ أن عدة بلدان تزايد ناتجها المحلي الخام أكثر من مرة مثال على ذلك دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ففي الفترة مابين (1970-2010) دفعت التقلبات الحاصلة في الأسواق الدولية نتيجة لمعطيات جيو-اقتصادية إلى تحسن معدلات نموها وفي فترات أخرى إلى أزمات خانقة مما استدعاها الأمر إلى تسوية العجوزات الكبرى عبر المديونية الخارجية ولا اكبر دليل على ذلك الاقتصاد الجزائري و في نفس هذا الإطار عندما كانت فرصة الفورات النفطية تحسن الناتج المحلي الفردي(PIB ppa)[6] على غرار ما يحدث هذه الأيام في ظل ارتفاع أسعار البترول بسبب ربيع الثورة العربية وعدم اليقين الذي يسود عوامل تدخل كمتغيرات في قانون الطلب والعرض على البترول.

الكثير من الدراسات تأخذ في دراسة النمو الاقتصادي إما الفكر الخاص ب (Solow) والذي يعتمد في قراءته على أن النمو هو خارجي (Exogène) في حين دراسات حديثة تتبنى العكس وتعتبره داخلي (Endogène). دراسات (Barro) تعطي تبريرات اقتصادية أخرى، حيث قام بأطروحة بحث ومقاربة لمجموعة من الدول في إطار موضوع الدراسة هذه والتي فاق عددها المائة باستخدام طريقة البانيل (Données de Panel) على اعتبار عدة اقتراحات متغايرة في شكلها ومضمونها الاقتصادي ذات الأثر الايجابي والسلبي على النمو الاقتصادي منها، وهذا الجدول يعطي لمحة عن نوعية الأثر.

كما شهدت أسعار البترول تقلبات عدة وخاصة ما يعرف بأزمات أو صدمات بترولية (1973، 1988، 2005، 2010) وعند مشاهدة الأحداث التي أثرت في الأسواق الدولية نجدها مختلفة في الموقع والزمان ونسبة الأثر والعنصر الأكثر شدا للانتباه هو السبب المباشر وغير المباشر إذ أن صدمات بترولية أوجدت وفورات مالية للدول البترولية مثل دول الأوبك. و هذه التقلبات لم تحدث أثرا لدى المنتج فقط بل المستهلك كذلك لتلك الرابطة البينية الوثيقة بين الدول المتقدمة، الصاعدة والمنتجة وقابلية الكل للتأثر بأي ظرف اقتصادي جديد مثل ما حدث خلال الأزمة المالية لعام 2008 المعروفة بأزمة الرهن العقاري (Subprime crisis). في هذا الظرف وظروف أخرى عملت حكومات على تبرير معدلات نموها والسعي لإعادة التوازن في كذا من مرة لنمو ها الاقتصادي من خلالا خطط عمل وإنقاذ اختلفت مناهجها واستراتيجياتها عبر وسائل اقتصادية منها:

[6] - PIB ppa : Produit Intérieur Brut à parité de pouvoir d'achat.

- تخفيف الضغوط المالية؛
- معالجة الخلل وإصلاح النظام المالي؛
- ضبط المالية العامة؛
- إنشاء صناديق خاصة ؛
- الاستثمار في الصناديق السيادية؛
- العمل على التحكم في ضغوط النشاط الاقتصادي؛
- إعادة التوازن الخارجي؛
- تحسين القطاعات الإنتاجية ودعمها.

يعرف بان أي اقتصاد في العالم يعتمد على ثلاثة قطاعات أساسية هي:

- القطاع الأولي؛
- القطاع الثانوي؛
- القطاع الثالث.

الجدول (1): الأثر الايجابي و السلبي لمقترحات حسب دراسة Barro

الأثر الايجابي	الأثر السلبي
الصحة	المستوى العالي للناتج المحلي الفردي (PIB per capita)[7]
التربية والتعليم	الإنفاق الحكومي
التوفير	معدل التضخم
الانفتاح الاقتصادي	عجز الميزانية
التطور المالي	التزايد السكاني
تكوين رأسمال	البطالة
الاستثمار الأجنبي المباشر	
سعر الفائدة الحقيقي	

المصدر: من استخلاص الباحث

وقد برر عدة اقتصاديين أهمية القطاعات الثلاثة في النمو الاقتصادي، فحساب النمو الاقتصادي يرجع في الأصل إلى إنتاج كل قطاع ريعي ومن أهم الدوال المعتمدة في دراساتهم[8] نجد دالة كوب دوقلاس: $Y = F(A,K,L)$ ،

[7]- PIB per capita : PIB par habitant

حيث: Y : الإنتاج ، A : التكنولوجيا ، K: الرأسمال الطبيعي، L :القوة العاملة

هذه المتغيرات مستقلة نجد لها معنى حسب J.J. Silvestre "العلاقة لها معنيين المعنى الأول فهي تعني أو تعبر عن تحول التقني الذي من خلاله نتخلص على ناتج واحد بالتوفيق بين عمل الرجال واستعمالات الآلات فحقيقة هذه العلاقة الديناميكية هي عالمية و شاملة و لا يمكن أن تكون موضوع نقاش من قبل أي نظرية.المعنى الثاني لها معنى نظري دقيق تخلص نظرية اجتماعية للإنتاج التي من خلالها يتنافس الأعوان المستثمرين فيها بينهم وذلك لتكون مداخلهم من خلال أشكال الثروة والتي هي الأخرى ناتجة عن نشاطها "[9].

الدالة: $Y = A \cdot F(K, L)$ تم تغيرها وفق نظرية (Hicks)، وحسب الدراسة تبين أن التكنولوجيا تؤثر على دالة الإنتاج و يمكن كتابة معادلة معدل النمو وفق المعادلة الموالية:

$$\frac{\dot{Y}}{Y} = \frac{\dot{A}}{A}\left(\frac{F_A A}{Y}\right) + \frac{\dot{L}}{L}\left(\frac{F_L L}{Y}\right) + \frac{\dot{K}}{K}\left(\frac{F_K K}{Y}\right)$$

حيث: F_k و F_L : الإنتاج الحدي لرأسمال والعمل على التوالي

و بغية حساب معدل النمو بإدراج الرأسمال البشري نحصل على ما يلي[10]:

$$Y = F(L, K, H, A)$$

وعليه يمكن كتابة معادلة النمو كالتالي:

$$g_Y = \alpha_K g_K + \alpha_L g_L + \alpha_H g_H + \alpha_A g_A$$

في الواقع يمكن تمثيل هذه الدالة بيانيا على أساس الإنتاج الكلي، وذلك باللجوء إلى الهندسة الفضائية معتبرين تلك المتغيرات الثلاثة المعروفة: (L, K, Q):

الشكل(1):تمثيل للعناصر الثلاثة لدالة الإنتاج

[8] - Steven.N.Durlauf & others, **Growth Econometrics**, (University of Wisconsin and John D,USA,,2004), p.142

[9] - M. Belmokadem, Efficience **de l'appareil productif**, (Tlemcen, 1994), p.37.

[10] - Timoty Besley, **From micro to macro: Public policies and aggregate economic performance**,(London school of Economics publication, 2000), p.4.

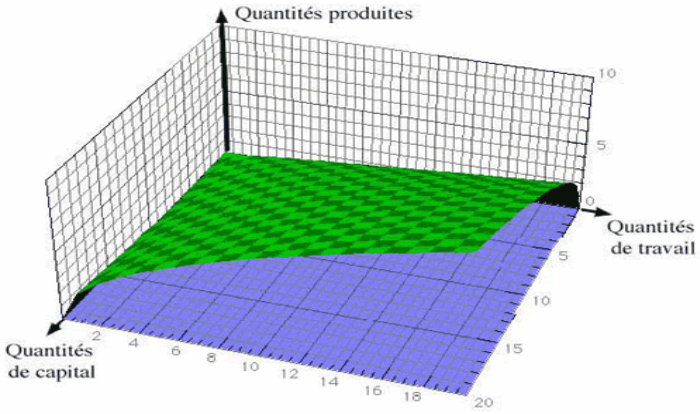

Source : Ulrich Kohli, **Analyse macroéconomique**, (Edition DeBoeck, 1999), p.384

بشكل عام يمكن استخدام هذه الدالة كلما وجدنا فرعا أو قطاعا أو جهازا إنتاجيا يتميز ببنية تقنية صلبة أو غير مرنة.

فحساب معدل النمو الاقتصادي يرجع في الأصل إلى مساهمة كل قطاع بعينه من خلال دالة إنتاج. و في عموم الأمر يجمع أغلبية الاقتصاديو ن على أن دالة كوب دوقلاس هي الأرجح في ذلك.

4- النمو الاقتصادي للجزائر في ظل تقلبات أسعار البترول 2000-2010:

إن الاقتصاد الجزائري ورغم المخططات المختلفة المعروفة لم يخرج عن نطاق أحادية المنتج والصفة الريعية العالية الدرجة التي مافتئت عدة أطروحات، دراسات، ملتقيات علمية وتوصيات رسمية وغير رسمية تؤكد على ضرورة اكتساب الميزة النسيبة من خلال الاستفادة من الإيرادات المالية الكبرى الناتجة عن البترول والعمل على الاستفادة من دروس العلة الهولندية (Le syndrome hollandais) وكل هذا من اجل حماية الاقتصاد والفرد من تلك التقلبات و عدم الاستقرار الذي يسود الأسواق العالمية.

حيث إن اعتماد الجزائر بدرجة عالية على المحروقات أصبح يهدد البلد وبوادر النفاذ البترولي في الأفق. وكأي بلد فان الجزائر تعتمد على الصادرات إلا أن الأحادية الإنتاجية للمحروقات يجعلها رهينة هذا المنتج.

أبرزت عدة دراسات أهمية الصادرات وأثرها على النمو الاقتصادي مثل ما جاء في أطروحة (Barro1991)، (Kravis 1970)، (Balassa 1984)، (Feder 1983)، (Meguite 1985 & Kormendi)، (Dollar 1992) وآخرين.

حيث تم تبرير أثر الصادرات على النمو الاقتصادي من دراسة قياسية مبرزين بأن تحسن مستوى النمو قائم على متغيرات عدة أهمها الصادرات. وعند تشخيص الحالة الجزائرية نجد بان تحسن مستوى

الناتج المحلي الخام أي النمو الاقتصادي تزامن مع تحسن إيرادات البلد وبدرجة اكبر البترولية الناجمة عن صادرات صحار ى بلند (Saharan Blend) إذ يمكن معاينة هذا الأمر من خلال الشكل الموالي الذي يعطينا صورة شاملة عن مواطن تقلبات أسعار البترو ل الجزائري:

الشكل(2): تقلبات أسعار صحارى بلند 1995-2010

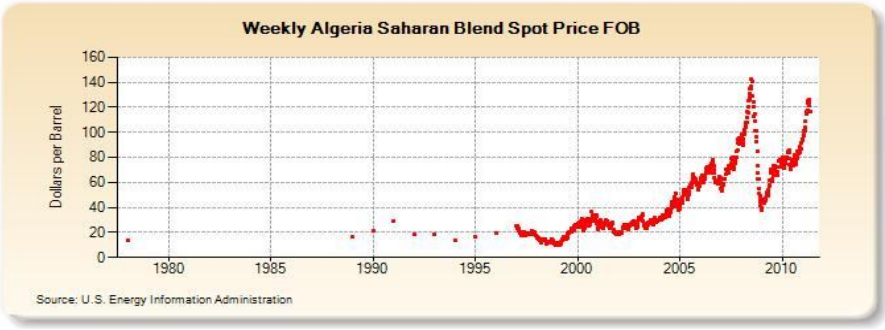

Source : http://www.eia.doe.gov

مقارنة بدول متطورة، فان ارتفاع أسعار البترول يمكن أو بالضرورة يؤدي إلى انخفاض النمو الاقتصادي لان هذا يرفع من مستوى كلفة النشاط الاقتصادي[11] كما جاء في أطروحة لـ Keith Sill إذ برر من خلال دراسة قياسية عام 2009 كيفية تأثير ارتفاع أسعار البترول على نمو الناتج والإنتاج والتضخم في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن خصوصية الاقتصاد الجزائر ي تعطي صورة عكسية لهذا اثر بمستوى دراسة هذا البحث و هذا نظرا لاعتماد الاقتصاد الشبه كلي على المحروقات مما يبرر لدينا أن تحسن النمو يركن إلى تحسن من مستوى الناتج وهذا الأخير مصدره الإيرادات المالية المتأتية عن البترول إلا أن الملاحظة السلبية تبقى في هذه التبعية المفرطة.

الثورات العربية الأخيرة أكدت بان أسباب التقلبات في أسعار البترول هي خارجية وتؤثر بالإيجاب أو السلب على الطلب والعرض ولقياس دور الأزمات البترولية في النمو الاقتصادي قد اعتمد كيث سيل دالة تقديرية[12] من خلال سعر بترول حقيقي متزايد وباعتماد على الناتج المحلي الخام الحقيقي ومن خلال إحصائيات لمدة زمنية طويلة مبرزا تلك العلاقة عبر الدالة التالية:

$$y_t = \beta_0 + \beta_1 y_{t-1} + \beta_2 y_{t-2} + \beta_3 y_{t-3} + \beta_4 y_{t-4} + \beta_5 o_{t-1} + \beta_6 o_{t-2} + \beta_7 o_{t-3} + \beta_8 o_{t-4}$$

[11] - يكون الأثر على تكاليف النقل، أسعار المواد الأولية، السلع والخدمات ذات الأصل البترولي.

[12] -K.SILL, **The macroeconomics of oil shocks**, (www.relooney.info/00_New_2849.pdf,)

y_t : الناتج المحلي الخام الحقيقي الفصلي في الزمن t

o_t : زيادة سعر البترول الصافي في الفصل t

يضم الوضع الاقتصادي أطرافا فاعلة مثل دول منطقة المينا و الجزائر تعتبر طرفا مهما في المنطقة ومنطقة المتوسط على السواء فقد عرفت نمو متوسط معد النمو يفوق 2% منذ 1990 على غرار انخفاض جزئي في فترات، إلا أن الأداء الاقتصادي للبلد كان حسنا بسب صندوق ضبط الايرادات المنشأ من طرف الحكومة للاقتضاء عند الحاجة و كذا رصيد احتياطي الصرف.

عرفت الجزائر خلال العشرية (2000-2010) نموا اقتصاديا قويا من خلال نمو الناتج المحلي الخام وصل إلى مستويات عالية كما هو بارز في البيان أسفله:

الشكل(3):حالة الناتج المحلي الخام 1960-2010

Source : www.tradingeconomics.com

كل التقارير الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية عن منظمات واقتصاديين أكدت أن التحسن الاقتصادي الحاصل في هذه العشرية الأخيرة يرجع إلى الفورات البترولية المتأتية عن ارتفاع أسعار هذه السلعة غير المسبوق لدرجة أن أسعار خلال الفصل الأول من عام 2011 فاق 200 دولارا للبرميل، مما دفع بتحسن في معدلات نمو دول عدة، ولقد وصل متوسط معدل النمو إلى 5.5% لمنطقة المينا.

اعتمدت الجزائر عدة مخططات مثل برنامج دعم و الإنعاش الاقتصادي (PSRE) خلال الفترة 2001-2004، برنامج تكميلي للدعم والإنعاش الاقتصادي (PCSRE) للفترة 2005-2009 في حين تم اعتماد مخطط جديد هو المخطط الخماسي للاستثمارات العمومية للفترة 2010-2014.

يلاحظ إن الأزمات البترولية منحت للبلد حالة الرفاه المالي لكن أصل هذا الوضع لا ينبئ بالاستقرار الاقتصادي المستقبلي بسبب مستوى الإنتاج غير البترولي المنخفض الذي لا يتعدى 4 % من مجموع الصادرات. من جهة أخرى استدعت حالة الرفاه المالي إلى العمل على ضرورة التسيير الراشد

للفوائض المالية المتأتية عن الازدهار العام في أسعار المواد الأولية (البترول)و هذا من خلال استراتيجيات كفيلة بتفادي ظروف ومعطيات غير منتظرة مستقبلا مثل صندوق ضبط إيرادات الدولة لكن غير كافي ما لم يتوج الإنتاج الكلي بميزة نسبية متنامية لمنتوج ينافس المحروقات وعلية يجب العمال على الإجابة على الإشكالية التالية: ما هي السبل الاقتصادية المكن اعتمادها من اجل توجيه الفوائض المالية بغرض دعم النمو الاقتصادي واستدامته.

منذ السبعينات برز أن أداء الاقتصاد الجزائري رهين بقطاع المحروقات و بنسبة البترول إذ أن عدم التنويع و أحادية الإنتاج المعتمدة عليه جعل الدولة ريعية ودالتها الإنتاجية محتكرة في إنتاج البترول.في هذا الإطار عدة أطروحات أظهرت وبررت إلى درجة عالية مدى الرابطة بين إنتاج البترول كمادة أولية و توافرها مع النمو الاقتصادي و هذا منذ بروز الفكر النيوكلاسيكي للنمو على يد (Solow) ورغم الانتقادات الموجهة لهذا النموذج من طرف النظرية الحديثة التي تؤكد مساهمة الرأس مال الطبيعي في النمو و في تحسين الأداء الاقتصادي . هذه الحالة من النمو نجدها في تبريرات لدى كل من (Sachs وWarner 1997،2001 ، 1995) حيث أكدوا أن الدولة المالكة لثروات باطنية تنمو بدرجة أحسن من تلك الفقيرة منها أي أن الوفورات المالية الحاصلة عن صادرات المواد الأولية كالبترول تساعد على خفض الفقر وتحسين مستوى الدخل الفري.

على العكس، العديد من الكتاب أوضحوا أن لتقلبات الأسعار هذه الأثر السلبي على الناتج المحلي الخام لدى الدول المتطورة مثل ما جاء في أطروحات كل من (Puparctou 2001)، (Gracia & Lunado 2005)، (Hanabusa 2008)، (Janaraman & Chooy 2009) هذا من خلال دراسات أخذت عدة بلدان ضمن النموذج التقديري المعتمد على أساس مقارنة لبلدانهم.

تراهن الدولة على الوضع الدولي من اجل متابعة ومراجعة المتغيرات الكلية لدعم و تثبيط وتيرة النمو الاقتصادي خلال هذه العشرية (معدلات نمو مقبولة)، هذا أعطاها فرصة الاعتماد على المحروقات أكثر من تلك خارجها لهذا يلاحظ جليا أن نمو القطاع الأخير (الإنتاج) يمتاز بنمو بطيء وغير محفز والدليل على ذلك مساهمة القطاعين في الناتج المحلي الخام.

تزايدت الفوائض المالية المتأتية عن المحروقات – بدرجة أكبر عن البترول- مما دعم الاستثمارات العمومية الكبرى (طريق السيار شرق-غرب مثلا)، الفك الجزئي المتواصل لأشكال السكن،رفع أجور الموظفين في كافة القطاعات، دعم السلع الأساسية، خفض معدل البطالة إلا أن هذا الأخير يبقى من النقاط السلبية التي يختص بها الاقتصاد الجزائري، كل هذا في ظل افتقار فعلي:

- للميزة النسبية؛

- التنويع الإنتاجي؛
- مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الخام.

حسب الدراسة النظرية لتغيرات الأسعار البترول نجدها جد متقلبة على المدى القصير وهذا ما حصل في سنة 1999 من الناحية الفعلية.الشيء الذي لعب دورا كبيرا في تحسين ظروف الأسعار العرض البترولي لدول الأوبك التي عهدت إلى خفض الإنتاج، والاحترام الفعلي لهذا القرار جعل هذه الوضعية الاقتصادية تتحسن في ظل نوع من الترقب والحذر بسبب حساسية الأسعار للمتغيرات الاقتصادية، السياسية، النفسية لنخرج بفكرة بأن الارتفاع الحاصل ما هو إلا ظرفي.

موضوع الظرفية يلزم الدولة بالعمل على إعادة تقييم القطاعات الإنتاجية في كفاءتها ودورها الضروريمع الاستفادة القصوى من فرص امتلاك الر يع البترولي وما يدره من أموال لتصحيح الفرو قات الحاصلة في كافة المؤشرات الاقتصادية من بينها إعادة تأهيل المؤسسات ،دعم الإنتاج الطاقوي وغير الطاقوي، إيجاد ظروف بديلة تعوض حالة الخسارة التي تنجم عن انخفاض إيرادات قطاع المحروقات ولما نأخذ بعض اقتصاديات دول عربية من فريق الدول النامية نجدها عملت بجهد وأصبحت تعتمد على التنويع الإنتاجي والأداء الزراعي مثل المغرب والسودان، السياحة والعقارات مثل الإمارات العربية المتحدة.

في هذه الظروف الاقتصادية الاستهلاك فيها أكبر من الإنتاج مما استدعى الدولة للعمل أكثر من مرة العمل للتحكم في المالية العامة وعجز الميزانية. عموما خلال سنوات التسعينيات تحسنت المالية العامة حيث ارتفع الدخل الوطني و بقيت النفقات العامة ثابتة مما أعطى لها فرصة في تحسين وتحقيق فوائض رغم مأساوية القطاع غير البترولي لمكانته المحلية الدولية التي تكمن في:

- مشاكل هيكلية؛
- معدلات النمو القطاعي (تدهور)؛
- الإنتاجية الضعيفة؛
- الخوصصة المتعسرة؛
- الحاجة إلى إستراتيجية أكثر موضوعية.

مما أحدث تطورات هامة في القطاع عام 1999 –2000 منها:

- دخول آبار جديدة في قائمة الجرد (احتياطات جديدة).
- دخول قواعد إنتاجية جديدة (مشاريع).

عرف الناتج المحلي الخام نموا إيجابيا عام 2000 مواصلا للحالة منذ ست سنوات رغم الوضع التنافسي للقطاعات عامة. " نما الناتج المحلي الخام ب 4.2 % (حجما)"،[13] أما الناتج المحلي الخام بالقيمة فقد حقق" نمو قويا قدر ب 27 % ليصل إلى 4.023 مليار دينار فيما كان 3.169 مليار دينار[14].

التحسن البارز هو ناتج عن تحسن نسبي في قطاعات مختلف منها الزراعة، القطاع الصناعي، قطاع المحروقات، الخدمات، قطاع الأشغال وضعف السياحة، والكل غير كاف. وصل معدل النمو إلى 5.4 % عن نفس المصدر وحسب عدة هيئات وطنية يقال أن هذا الوضع هو ناتج عدة إصلاحات محلية وظروف دولية.

عند الاطلاع على الميزان التجاري العام 2000 نجد أن قطاع المحروقات حقق موردا قدر ب 2106 مليار دولار 97.1 % أما الباقي كان الصادرات خام المحروقات أي 2.9 % التي حققت 622 مليون دولار. أما عن حساب العمليات الجارية فقد حقق نتيجة إيجابية التي وصلت إلى 9.2 % مليار دولار وعندما نعود إلى نفس السطر لعام 1999 نجد أنه توقف عند 25 مليون دولار. كما قد أدى التحسن البارز في أسعار البترول إلى تحسن رصيد الحساب الجاري فحقق ما يفوق 12.62 مليار دولار.

ارتفع سعر البرنت بأكثر من 10 دولارات عن عام 1999 إذ وصل إلى 28.59 $/ب (البرنت) . في هذا العام وصل الطلب العالمي على البترول 76.33 مليون برميل يوميا مقابل عرض قدر ب 76.50 برميل يوميا إذ أن الأوبك بلغت 27.90 برميل يوميا من العرض العالمي يأتي التحسن النسبي والنوعي في اقتصاد البلاد لهذا العام بسبب اختيارات عملية اقتصادية منتهجة من الحكومة منها:

- تحقيق الاستقرار المالي والكلي؛
- محاولة تنويع موارد الميزان التجاري؛
- العمل على استمرار التراكم في الاحتياطات الدولية؛
- التطهير ،الإصلاحات و تحقيق المتطلبات الاجتماعية (الشغل،السكن..) ؛
- إصلاح السوق وإعطاء فرصة للقطاع الخاص؛
- الانفتاح التجاري؛
- خفض التضخم (معدل وصل إلى 0.3 %)[15]

[13] - Ministère des finances, Direction générale des études et de la prévision, **La situation économique en 2000**

[14] - Office national des statistiques (ONS), **balance des paiements,** www.ons.dz

[15] - International monetary fund (IMF), **World Economic Outlook**, (September 2002)

بهذه المساعي دخلت الجزائر 2001 محققة نموا موجبا فقد وصل معدل 3.2 % في ظل الانحصار الإنتاجي أحادي القطاع المذكور سابقا.في هذا العام تباطأ الاقتصاد العالمي بسبب التباطؤ في اقتصاديات:

- الولايات المتحدة الأمريكية؛
- الدول الأوروبية الكبرى؛
- انخفاض نمو لدى اليابان (2.4 %)؛
- انخفاض النمو لدى الدول المتقدمة (2.1 %) ؛
- انخفاض النمو لدى الدول النامية (4 %) ؛
- انخفاض النمو لدى الدول الناشئة (5 %) .

ترجع هذه الانخفاضات إلى انخفاض الاستهلاك العالمي (العمومي والخاص) وتقوقع الاستثمارات وعدم زيادتها بسبب تراجع تراكم الرأسمال الثابت.

لقد وصل الطلب العالمي على البترول إلى 75.8 مليون برميل يوميا في حين بلغ السعر من 67.8 مليون برميل يوميا أما حصة عرض دول الأوبك وصلت إلى 27.2 مليون برميل يوميا[16].

أما تغيرات الأسعار إلا بسبب آفاق اقتصاديات الدول المستهلكة وإستراتيجية الدول العارضة ما بين 1995-2001 تطور القطاع الخارج المحروقات ب 2.9 % وتخلل في بعض الأوقات انهيارات (1997). في 2001 خفض إنتاج البترول إثر إستراتيجية، الأوبك للتحكم في الأسعار (قاعدة الحصص) من وجهة زيادة حجم قطاع المحروقات في القيمة المضافة فقد كان هناك انخفاض قدر ب 1.6 % إذ أن القيمة المضافة التي يعطيها هذا القطاع يعبر عن نسبة 35.5 % من الناتج المحلي الخام.

"فيما يخص أهم المتعاملين التجاريين مع الجزائر نجد دول الـ OCDE[17] حيث يستوردون إلى 80.51% ويصدرون 89.92 %[18]" . وصل نمو الناتج المحلي الخام عام الموالي أي 2002 معدل 4.1 % بسبب استقرار الأسعار.هذه في مجملها أعطت انطباعا مرضيا لأن تحقق نوع من النمو والتحسن على كافة الأصعدة وبدأت بوادر الانفراج رغم إشكالية التبعية للبترول. تأتي هذه الانطباعات عن الأرقام الواردة في المكونات الخارجية (ميزان المدفوعات وحجم احتياطات الصرف) ومن جهة أخرى عن ذلك المسار الإنعاشي المنتهج من طرف الحكومة بسبب التزاماتها السياسية والإصلاحية.

[16] - Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), **Annual report** (2002)
[17] - OCDE : Organisation de coopération et de développement économiques
[18] - Revue phare N°26 juin 2001 p52

شهدت المالية العامة حالات الاستقرار رغم النفقات العامة الكبيرة الناجمة عن تعهدات الدولة اتجاه المجتمع." لقد عرف الاقتصاد الوطني فترة طويلة من النمو النسبي إن لم نقل الهش غير أن العديد من الفرص متاحة اليوم في أعقاب وضع مخطط إنعاش النمو الاقتصادي وتغيرات الأعمال التي ما فتئت تتوسع دون أن نجد الصدى المناسب. إن تحقيق نمو متراكم يستغل كل الفرص المتاحة أو تحرير المبادلات في صدارة التدابير التي يتعين اتخاذها، وفي هذا الصدد لا تزال قدرات تفاعل الاقتصاد الوطني مع التحفيزات الداخلية والخارجية جد محدودة قياسا بضعف تحرك القطاع العمومي وكذا الأعباء المرهقة لعمليات الضبط الإدارية وضعف تدخل القطاع الخاص"[19].

و بسبب بعض الأحداث[20]، كتراجع السوق الفورية وتفشي الخوف في البورصات، فقد أدى إلى ظهور بوادر القلق إلى ركود دام إلى عام 2003 (الطلب العالمي) فتأثر النمو المرتكز على تنشيط الطلب المحلي.

أرقام الدول الفاعلة في الاقتصاد العالمي بينت آثار تلك المستجدات على نمو لها فكانت معدلات ضعيفة وغير مرضية في مجملها في حين لم تعرف الأسواق البترولية العالمية التقلبات محسوسة حيث تراوح السعر بين 23و28 $/ب وقام الصندوق النقد الدولي بإعادة النظر في برامجه وعمل على تصحيح أوضاع اقتصادية في بعض منابر الأزمات مثل: الأرجنتين، البرازيل، تايلانده كوريا، روسيا والأروغواي. في هذه الأوقات حضرت الجزائر انضمامها إلى المنظمة العالمية للتجارة رغم الخطر الذي كان يهدد المؤسسات الوطنية غير المؤهلة والتي لا تملك تنافسية جديرة بالبقاء في السوق المحلي والدولي، ولحد الآن لم تصل الجزائر إلى الانضمام للمنظمة.

بلغ إجمالي صادرات قطاع المحروقات لعام 2002 أما الواردات كانت وهذا ببلوغ إجمالي الإنتاج التجاري للمحروقات 153.116 مليون طن من البترول أي زاد عن عام 2001 بمعدل 4.7% لقد عرف رصيد الميزان التجاري بهذا وتيرة إيجابية كما حقق الخزينة فائضا قدره 869 مليون دينار أما عن تراكم احتياطات الصرف فقد كانت كبيرة مما ضمن للجزائر سنة من الاستيراد .

لقد حققت البلاد مؤشرات توازن الاقتصاد الكلي لا بأس بها إلا ان كفاءة الإنتاج الجزائري جد ضعيفة بما لا يضمن الاستقرار الاقتصادي و نموا فعليا متواصلا مستدام.من أهم المؤشرات الاقتصاد الكلي التي تحسنت هذا العام نجد:

- استقرار أسعار الصرف الفعلي؛

[19]- CNES **Rapport sur la conjoncture** (2002), p.9

[20] أحداث 11 سبتمبر 2001، الأزمة العراقية، الوضع في فنزويلا و النمو الاقتصادي العالمي.

- تحسن ميزان المدفوعات؛
- وضعية مالية مريحة.

عرفت مؤشرات المديونية الخارجية تحسنا ملحوظا في دفع الدين الخارجي وخدمة الدين، هذا الوضع كان بمثابة دعامة للإصلاحات المنتهجة من سنوات عدة فعززت وضعية الاستقرار شبه الدائم للاقتصاد الوطني . بقي لدى الدولة مسألة هامة وإشكالية كبيرة تكمن في "ضمان التوازنات الخارجية للبلاد بشكل دائم ورئيسي للسياسة العامة للسلطات العمومية، ما يعني أنه يجب معالجتها حسب المقتضى بأهمية أكبر خلال وضع سياسات قطاعية مثالية متنوعة لا سيما في ميداني الإنتاج والتحويل"[21]

في خلاصة شاملة لعام 2002، أكد المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي أن نتائج هذه السنة مهما تعبر عنه من راحة فهي غير كافية لأن الجزائر تتوفر على إمكانات هائلة تسمح باستدراك النقائص فلقد بلغ النمو في عمومه هذا العام معدل 4.2 % ، بلغ التضخم 3.23 % .[22] " التحسن في الوضع المالي للبلاد يخفي تبعيته دائمة جد قوية للمحروقات ووضعية اجتماعية سيئة ... في سنة 2002 هذا القطاع مثل ثلث الناتج المحلي الخام[23] . "عبر السعر الذي تراوح حول 22 للبرميل في سنة 2002 حصلت الجزائر على 16 مليار دولار من مبيعاتها للمحروقات مقابل 22 مليار دولار عام 2001 إذا استقر البرميل لمدة طويلة فوق حدود 30 دولار، الجزائر يمكن أن تحصل في 2003 على إيراد إضافي يقدر 5 مليارات دولار"[24] هذا ما جاء في اسطر مجلة Economia.النمو الاقتصادي الجزائري حقق عدة أرقام منذ سنوات إلى غاية 2003 وهذا الجدول يعطي نظرة عن الوضع الاقتصادي الوطني في ظل الظروف العالمية :

الجدول (2): أهم المؤشرات الاقتصادية للجزائر 1998-2003

السنوات	1998	1999	2000	2001	2002	2003
النمو الاقتصادي (%)	5.1	3.2	2.4	1.7	2.1	3.9
التضخم (%)	5.6	2.7	0.3	4.2	4.8	4.5
الميزان التجاري مليار دولار	1.5	3.4	12.4	9.29	7.96	7.43
الميزان التجاري/	1.9	0.0	16.6	12.3	10.2	8.5

[21] - CNES **rapport de la conjoncture** (2002) , p.70
[22] - Revue investir N°5 (décembre- janvier 2002/2003) , p.8
[23] - Revue Alternatives économiques N°224 (avril 2004), p.60
[24] - Revue Economia N° (Février 2003) , p.51

(%) PIB						

Source : ALGEROSCOPE, **L'Algérie en chiffres 2003,(Annuaire économique et social Ed.Acom El Watan 2003) p.5**1

إن الاتجاهات المسجلة لعام 2002 تعززت في العام الموالي مما جعل الجزائر تحقق معدل نمو جيد قدر ب 3.9 % كما هو وارد في الجدول السابق مقارنة مع السنوات السابقة.أعطى هذا دعما لتحقيق التوازنات الاقتصادية الكبرى وانطلاق مسار محلي متمكن فيه. فالمؤشرات الاقتصادية الاجتماعية تعطي نبذة عن ديناميكية مخطط الإنعاش الاقتصادي في تواجد اللايقين والعوامل المعرقلة.

نجد أن الوضعية المالية والنقدية تحسنت و تدعمت الخزينة باحتياطات هامة من العملة الصعبة عندما نقارن الميزان التجاري لهذه الفترة نجد لها تجاوز الميزان التجاري لعام 2002 بالضعف .

هذه المؤشرات وأخرى لم نذكرها جعلت النمو لعام 2003 يحقق معدلا المذكور سابقا فلقد تراجعت البطالة والتضخم.

"إن النمو الاقتصادي ارتبط بصفة متزايدة بالأسس الإستراتيجية من أجل تناسق أكبر وتعميق نشاطات السلطات العمومية واستمراريتها.إن النمو الذي به برنامج إنعاش النمو الاقتصادي قد عاش من تفتيت كبير للعمليات دون أن تكون المشاريع الهيكلية التابعة للمنشآت القاعدية والتي تستحوذ على أكثر من 40 % من تخصيصات الميزانية"[25] .

عملت الدولة تبعا لنصائح المجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي إلى زيادة النفقات العامة يؤخر دعم الاستثمار والادخار من خلال تحضير الطلب، الأشكال والمشاريع أخرى مما لا يفوتنا التنويه بضعف الاقتصاد الوطني الذي اعتمد في مجمل على أمرين:

- المديونية الخارجة؛
- الإيرادات البترولية.

الواقع الاقتصادي الوطني يتطلب فهم متطلبات النمو الاقتصادي الحقيقي الذي يلزمه تحويل الموفورات المالية المتأتية عن الأمرين السابقين إلى كفاءات إنتاجية واستثمارية وديناميكية في رأسمال، حيث استرجاع التوازنات المالية الداخلية والخارجية لعام 2003 ليس بالأمر المضمون مستقبلا مما يستدعي ترقية النسيج الاقتصادي الجزائري إلى الدولية عبر التنافسية.

[25] - CNES **rapport sur la conjoncture** (2003), p.7

من ميزات الاقتصاد الوطني لعام 2003 نجد نمو قطاع المحروقات،ضعف مرونة الهياكل الاقتصادية،انحصار القطاع الصناعي منذ سنوات وتلك المساهمات القطاعية في مجموع القيم المضافة.

إن التقديرات المتوقعة من السلطات المعنية كانت أقل من المحققات في معظم الأوقات وقد أثرت معدلات نمو في بقاء العالم، الولايات المتحدة الأمريكية، الصين، بلدان آسيا، اليابان، دول أمريكا اللاتينية (الأرجنتين، فنزويلا، البرازيل، المكسيك، روسيا) كلها وأخرى على اقتصادنا ، لما حققته من معطيات ومؤشرات اقتصادية على النمو الاقتصادي الوطني والأفريقي فلهذا الأخير حقق معدلا 4.5% بسبب تحسن وتيرة التجارة العالمية رغم الظروف الاستثنائية الطارئة.

وصل سعر البترول عام 2003 إلى 34 $/ب (أعلى) منذ نهاية المرحلة الأولى لتلعب بذلك منظمة الأوبك دور في تسيير وإدارة الظرف رغم تنافسية الدول غير الأعضاء المنتجة مما جعل سعر البترول يتراوح عند متوسط قدر ب 28.9 $/ب.

حسب تقرير سنة 2003 للمجلس الوطني الاقتصادي الاجتماعي بلغ احتياطات الصرف 32.9 مليار دولار لتنخفض ديون الجزائر من 28.3 مليار دولار إلى 22 مليار دولار. في نفس العدد جاء بأن مواصلة التزايد العالمي للطلب والزيادة في سعر البرميل كانت المعايير الأساسية التي مكنت بتسجيل تطور إيجابي طيلة سنة 2003 ولإيرادات التصدير بتسجيل مستوى يفوق مستوى سنة 2002 بنسبة 32.4 % بمتوسط سعر البرميل قدره 28.9 % في سنة 2002 أي نمو قدره 3.7 دولار.

بلغ عرض البترول حسب منظمة لأوبك للجزائر عام 2003 ما قدره 1.134 مليون برميل يوميا(متوسط) بسبب ارتفاع الصادرات نجد أن الميزان التجاري حقق فائضا في حين يظهر كذلك تزايد الواردات عن العام الماضي. بلغ معدل النمو 6,8 %.

في سنة 2003 تأكد أن لتغيرات أسعار البترول أثر جد كبير على تغيرات المؤشرات الاقتصادية الكلية "نسبة نمو الاقتصاد الوطني خلال هذه السنة تشكل عامل ارتياح خاصة وأنها تعكس أيضا المجهودات التي بذلتها السلطات العمومية عن طريق نفقات الميزانية المخصصة للتجهيزات في قطاع الأشغال العمومية والري والفلاحة . إذا كان لا بد من الابتهاج بهذا النمو، فتجدر الإشارة مع ذلك إلى أن الحركية الاقتصادية الجديدة لا تزيل جميع التخوفات والشكوك حول الآفاق طويلة المدى"[26]. وما عملية تحقيق نمو مستدام وقوي إلا صنيع عن:

- استكمال الإصلاحات؛
- تأطير النشاط التجاري وكافة المعاملات التجارية؛

[26]-CNES, **Rapport de la conjoncture, (**2003), p.158

- ضمان وتسهيل مشاركة المتعاملين المحلين والأجنبيين في الإنعاش؛
- دعم المخططات؛
- التنويع القطاعي من التحكم الراشد في مبيعات المحروقات؛
- دعم كافة أنواع التنمية (البشرية، المستديمة، وغيرها)؛
- الاهتمام بالشغل والتشغيل؛
- مكافحة الفقر؛
- خلق مناخ استثماري آمن ؛
- منظومة مالية فعالة.

في سنة 2004 دعمت الفورة النفطية الهائلة عملية الإنعاش الاقتصادي فجعلت ميزان المدفوعات يتحسن، المديونية تخف ،سعر صرف صامد أمام تقهقر الدولار، الاستثمارات مدعمة و برامج سكنية ضخمة.

كما حفز الظرف السنوي هذا الحكومة للدخول في مناقشات وحوار حول التخلص الكلي أو لجزء كبير ديونها من مع نادي باريس ونادي لندن تحت إشراف صندوق النقد الدولي.

تميز الاقتصاد الوطني بإيجابيات فالسلبيات لم تنفك تتزايد مثل الضغط الاجتماعي ،المطالبة بالرفع من الأجور، إضرابات في بعض المراكز الحساسة الاقتصاد و عودة التضخم إلى معدل 4.7 % . لقد حافظ النمو الاقتصادي لهذا العام على وتيرة الآمان السابقة . تحسن الوضع النقدي والمالي بكثير جعل الحكومة تخوض مشاريع كبرى مثل برامج السكن.

كل هذا الارتفاع في سلم الرخاء تسببت فيه الفورة النفطية القفزة الهائلة لأسعار البترول.عملت الحكومة على دعم النمو الاقتصادي عبر عدة وسائل وأدوات منها المخطط الوطني للتنمية الفلاحة وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي، محاولة بهذا تحسين مداخلها متفادية بذلك الاقتصاد وساعية بكافة جهودها للاستفادة من الظرف الريعي للدخول في ظرف غير ريعي تدريجيا. تدل كل المعطيات الرقمية على استعادة الاقتصاد الوطني عافيته واستقرار الاقتصاد الكلي من خلال بوادر دعم النفقات وحفز الاستهلاك.

الوضع المالي الوطني استفاد كثيرا من المستجدات الظرفية حيث أصبحت التوازنات المالية الكبرى قوية وتوسع الادخار إذ أن أسعار البترول على أنواعه بقيت في القمة. أدى تحسن المبادلات الدولية إلى قفزة نوعية في النمو الاقتصادي العالمي. فمن أهم سلع التجارة الدولية نجد البترول الذي وصل الطلب عليه إلى مستوى السعر 34.20 $/ب (كمعدل).

من بين آثار الفورة النفطية الهائلة لعام 2004 على اقتصادنا نحصر ما يلي:

- حساب جاري موجب جدا؛
- تراكم احتياط الصرف؛
- سعر صرف مستقر؛
- رصيد مالي للخزينة.

"يبدو أن العامل المرتبط بتحسين ظروف السوق الدولية للمحروقات يمارس تأثيرا قويا على تماسك واتجاه المؤشرات الخارجية للجزائر. والدليل على ذلك فقد تم تسجيل تطورات على مستوى الواردات والتحويلات ونفقات التسيير للدولة تكاد تكون نفس الأهمية[27] .

لقد أحرزت الجزائر خطوات إيجابية متمركزة في أوائل الدول العربية الرائدة في مجال التصنيع وإقامة الصناعات الرأسمالية. كما أن آفاق النمو الاقتصادي لديها تحتضن حظ اليقين من ذلك بسبب الثروات الطبيعية والإمكانيات الكفيلة مثلا القوى البشرية المؤهلة إذا ما اضطلعت الحكومة برنامج تطوير المعارف والمهارات.

تعتبر سنة 2005 سنة الرخاء المالي، إذ يظهر ذلك مفصلا في التحسن البارز من خلال المالية العامة والاقتصاد الوطني في مجمله. تعتبر الفترة 2000-2005 سنوات تحقيق الأهداف المسطرة من خلال البرنامج الخاص بالإنعاش الاقتصادي (PSRE)[1] فلقد مرّ النمو الاقتصادي بمعدلات مختلفة عبر السنوات والمذكورة سابقا ليصل في هذا العام 2005 إلى معدل 5,3%.

هذا التحسن أعطى تحسنا نوعيا في انخفاض معدل البطالة الذي كان في عام 2001يقدّر ب 28,4% ثم في 2003 قدر المعدل ب 23,7%، أما 2005 فقد وصل إلى 15,3% منخفضا ب 2,5% رغم انحصاره في بداية العام حول 1% .نتائج 2005 إلى حتمية لما تم في عام 2004 من إنجاز وعودة الانتعاش القوي للاقتصاد المحلي والاقتصاد العالمي.

وصل معدل النمو 2% خلال عام 2006، كما نما الناتج المحلي الخام عام 2007 ب 3,2 %. في هذه السنة وصل معدل الناتج ا المحلي الخام خار ج المحروقات حسب عدة تقارير محلية و دولية إلى مستوى 6,4 % بسبب سياسة الإنفاق العام و التضخم المستورد إذ بلغ معدل التضخم 3,8 % مقابل 3,5 % عام 2006. سجلت ميزانية الدولة نموا قدر ب 9,5 % خلال عام 2007 بسبب الموارد البترولية مقابل 11.5 % في العام السابق. مقابل هذه المعطيات الاقتصادية الكلية، يتأكد شح

[27] - CNES, **Rapport sur la conjoncture** (2004), p.19

القطاعات الأخرى بدرجة أقوى في منافسة قطاع المحروقات مثل قطاع الفلاحة، الزراعة، السياحة، الخدمات والصناعة. و البيان التالي يبرز مدى مساهمة قطاعات أخرى إلى جانب البترول خلال عام 2006.

الشكل (4):تركيبة الناتج المحلي الخام حسب القطاعات لعام 2006

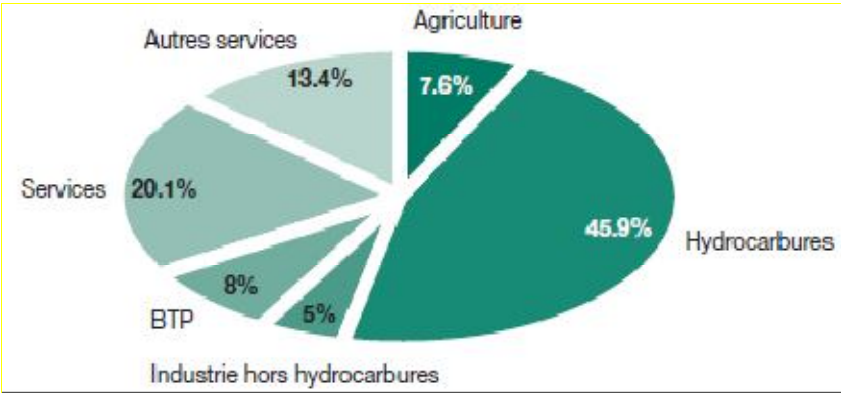

Source : www.ocde.org

حققت الجزائر عام 2007 ما يفوق 4.112 مليار دينار جزائري عن صادرات المحروقات (58,2 $) و هذا يعبر عن نسبة قدرها 97,8 % من مجموع الصادرات لهذا القطاع إذ بلغ متوسط السعر السنوي لصحارى بلند 65,8 $/ب في 2006 ليصبح خلال العام الموالي 75 $/ب. هذه الفورة المالية و القطاعية (قطاع البترول) أدت بالبلد إلى دعم التنقيب، البحث، الاستخراج و صناعات في القطاع من خلال شراكات أجنبية و تحديث للآلة الإنتاجية والتجارية عبر كافة النواحي المهمة مرتكزة على التوقعات المستقبلية(Oil outlook) لعلياء أسعار البترول فدفع بالحكومة إلى البحث وحماية الآبار البترولية في صحراء البلاد محولة بذلك تفادي أطروحة الذروة النفطية[28] ل Hubert.

من أجل ضمان نمو اقتصادي فعلي، نجد أن الحكومة خلال اعتمادها للميزانية العامة عملت على توجيه النفقات وترشيدها بما يكفل ضمان استهلاك محلي وإنفاق حكومي رشيد وكذا ميزانية تسيير

[28]- الذروة النفطية: (The peak oil, Le pic pétrolier) ،هي بلوغ عملية الاستخراج من البترول لمستوياتها القصوى، و التي تأخذ بعدها عمليات الاستخراج في التراجع، لاعتبار أن البترول مورد ناضب(غير متجدد)، ومن ثم فإنه مع كل برميل يتم استخراجه من باطن الأرض يتراجع المخزون ومن ثم الإنتاج النفطي. مع تزايد عمليات الاكتشافات البترولية تزداد الاحتياطيات المتاحة للاستخراج في باطن الأرض فتتزايد العملية ، ومع تزايد عمليات الضخ تصل معدلات الاستخراج إلى مستوياتها القصوى أي إلى الذروة، ثم تأخذ بعد هذه النقطة في التراجع.

وتجهيز متحكم فيها، وأخذت على عاتقها التزامات محلية كبيرة اتجاه الأعوان الاقتصاديين رغم معرفتها الأكيدة بعدم ضمان وثبات أطروحات تحصيل إيرادات وفق تقديراتها المبنية على سعر البترول سواء على المدى المتوسط أو البعيد. في هذا الإطار عملت الحكومة بإصلاحات شملت كافة القطاعات منها مشاريع القوانين الخاصة بكل قطاع وهذا لا يثني على الدولة سوى أعباء أكثر، كذلك في الأنظمة ذات العلاقة بميزانية الدولة كالضرائب. هذه الأخيرة تبقى شحيحة و ضئيلة بالرغم من انتهاج إدارة الضرائب منهج تنظيمي، تأسيسي ووهيكلي جديد لهياكلها[29] وقوانينها[30] .

استحدثت الحكومة خلال عام 2007، نظاما حديث للميزانية يعتمد على عدة قواعد تعمل على حسن إدارة الموارد والنفقات عبر التقييم المتواصل و الفصل بين مالية كل برنامج عن الآخر والتدقيق في تكاليف الرأسمال والتجهيزات التي تدخل في كل برنامج خماسي.

عرفت الدولة تحسنا في الأداء الاقتصادي وارتفاع مستوى الانفتاح الاقتصادي ودخول الاستثمارات الأجنبية رغم توجهها المفرط نحو قطاع المحروقات إلى أن الخزينة العمومية استفادت بشكل ايجابي من هذا الأمر مما سهل عملية الإنعاش الاقتصادي.هذه المكاسب الاقتصادية أعطت فرصة لتسيير الموارد بشكل أمثل من خلال صندوق ضبط الإيرادات. هذا الأخير كان من احد أسباب عدم تضرر الاقتصاد الوطني خلال عام 2008، السنة المعروفة بأزمة الرهن العقاري(الأزمة المالية العالمية)، إذ عرف الميزان التجاري تحسنا على مدار العشرية هذه إلا أن تناقص خلال الربع الأخير من عام 2008 أن وصلت حدة الأزمة العالمية ذروتها وبدأت الاقتصاديات الكبرى في تطبيق سياسات مالية جديدة وحذرة.

وضعية احتاطي الصرف خلال الفترة، كانت سببا في تفادي الصدمة المالية الخارجية المفاجئة حيث الركود الاقتصادي العالمي الذي ترافق وظروف أزمة الرهن العقاري أدى إلى ركود محلي مفاجئ لكنه بدرجة غير حرجة بسبب تدني أسعار البترول كتلك الحادثة عند الدول الكبرى والناشئة. رغم هذا سجل الفائض التجاري لعام 2008 تحسنا قدر بـ 20 % من إجمالي الناتج المحلي الخام، الخزينة العمومية كذلك حققت فائضا قدر بـ 8,2 % من أجمالي الناتج المحلي الخام مما أمكن الحكومة من مواصلة المشاريع الكبرى والعمل على تحسين أداء القطاع خارج المحروقات الذي يعزى به تحقيق الميزة النسبية.

خلال الأزمة، أعلنت دول كبرى عن مخططات إنقاذ مالية لاقتصادياتها مثل الولايات المتحدة الأمريكية، في هذا الحين تجاوز الاقتصاد الجزائري هذه الخصوصية، إذ ارجع الأمر لعدم اندما ج الاقتصاد بصفة كبيرة في الاقتصاد العالمي وبالأخص النظام المالي مما جعله بمنأى عن أعراض هذه الصدمة المالية إلا

[29] - استحداث هيكل إدارية جديدة مثل مديرية المؤسسات الكبرى، مركز الضرائب و المركز الجواري للضرائب.

[30] - استحداث ضرائب جديدة و أنظمة و الاستغناء عن أخرى كالضريبة الجزافية الأحادية.

أن بعض المحللين الاقتصاديين قدموا رؤى أخرى، بان الركود العالمي يجلب ركودا على مستوى تحقيقات المتغيرات الكلية لان الاقتصاد الجزائري جزء لا يتجزأ من العالمي، الأوروبي والعربي. حقيقة انخفضت إيرادات صادرات البترول هذا العام مقارنة بالعام السابق إلا أن سياسة الدولة كانت واقيا ظرفيا من ذلك.

"عرفت الجزائر تسع سنوات من التحسن في وضعيتها المالية الخارجية وتزايد تعزيزها، مثمنة على مكاسب استقرار الاقتصاد الكلي. إذا كان ميزان المدفوعات الجارية خلال الفترة من 2000 إلى 2008 فائضا، فإنه من الجدير الإشارة إلى أن احتياطيات الصرف قد ارتفعت بقوة خلال السنوات الأربعة الأخيرة. على الخصوص، بلغت احتياطيات الصرف الرسمية، خلال السنوات الثلاثة الماضية، مستوى يعادل تغطية ثلاث سنوات من واردات السلع والخدمات"[31].

تبين معطيات ميزان المدفوعات أن صادرات المحروقات تقدر عند 19,96 مليار دولار في السداسي الأول لسنة 2009، أي تقلص قوي مقارنة مع الأداءات السداسية لسنوات 2008، 41,70 و35,49 مليار دولار في السداسي الأول والثاني على التوالي، و2007 (26,94 و32,67 مليار دولار في السداسي الأول والثاني على التوالي).

وإذا كان سعر البترول قد سجل اتجاها تصاعديا بين في السداسي الأول من 2009 بواقع 57,94% بعد السقوط المسجل في الثلاثي الرابع من السنة الماضية (56,59 $/ب مقابل 115,91 دولار/برميل في الثلاثي الثالث، على أساس متوسط).

كما تراجعت الحسابات الخارجية الجارية بشكل كبير بالتقلب في أسعار البترول والتقلص في الكميات المصدرة و كذا الصادرات خارج المحروقات في السداسي الأول من سنة 2009 جوهريا؛ حيث لم يعد مبلغها (0,37 مليار دولار) يمثل سوى 45,1% من الأداء المسجل في السداسي الثاني 2008 (0,82 مليار دولار). وهو ما يضع سنة 2009 في مستوى أداء يقل كثيرا عن مستوى الأداء المسجل في السنة الماضية (1,4 مليار دولار) في مجال مساهمة الصادرات خارج المحروقات في قابلية استمرار ميزان المدفوعات الجارية، في هذا الظرف الحالي المتميز بالصدمة الخارجية.

عرف السداسي الأول من سنة 2009 عجزا في الحساب الجاري الخارجي بمبلغ 1,62 مليار دولار. ويتعلق الأمر هنا بظاهرة اقتصادية جديدة، نقص في الادخار مقارنة مع الاستثمارات، التي تتعارض مع الأداءات المسجلة في السنوات التسعة الأخيرة حيث وصل فائض الحساب الجاري الخارجي إلى الذروة في 2008 (34,45 مليار دولار). وهو ما يؤكد الأثر السلبي للصدمة الخارجية، المرتبطة بالأزمة

[31] Banque d'Algérie, **rapport de conjoncture**,(2008).

الاقتصادية العالمية الخطيرة، على ميزان المدفوعات الجارية في السداسي الأول من سنة 2009، في ظرف يتميز بتبعية هيكلية للاقتصاد الوطني إلى صادرات المحروقات.

بقيت الوضعية المالية الخارجية للجزائر متينة. على الخصوص، يوجد فائض احتياطيات الصرف الرسمية في نهاية جوان 2009 (144,32 مليار دولار) في ارتفاع طفيف مقارنة مع نهاية ديسمبر 2008 (143,1 مليار دولار)؛ حيث ساهم أثر إعادة التقييم بشكل إيجابي في ذلك. كذلك، تجدر الإشارة إلى أن سياسة توظيفات احتياطيات الصرف المتبعة من طرف بنك الجزائر تساهم في التخفيف من أثر الصدمة الخارجية على وضعية احتياطيات الصرف الرسمية للجزائر، في ظل الظرف الحالي المتميز بالتقلص القوي في إيرادات الصادرات أمام تحويلات بعنوان واردات السلع والخدمات لا تزال مرتفعة.

وصل رصيد البلد من العملة الصعبة مابين 2005 و 2009 إلى ما يفوق 150 مليار دولار أمريكي لهذا حصلت الحكومة على رخصة لاعتماد عدة مخططات مثل برنامج الدعم والإنعاش الاقتصاديين برنامج تكميلي لدعم النمو[32] .

تأكد خلال هذه الفترة تحسن الأداء الاقتصادي مما جعل البلاد تنتقل الى عام 2010 في حالة اقتصادية حسنة، اذ يرجع بعض المحللين الاقتصاديين وكذا هيئات رسمية ذلك الى تحرك ايجابي في قطاعات خارج المحروقات كما هو بارز في الجدول الموالي.

الجدول رقم (2):

مساهمات القطاعات خارج المحروقات في الناتج المحلي الخام 2010

القطاع	الفلاحة	الخدمات	الأشغال العمومية
النسبة %	30	8.8	8.7

المصدر: عن تقرير البنك الدولي 2011

يرافق هذا العام تحسن فعلي في الناتج المحلي الخام محصلا بذلك انخفاض معدل البطالة الناتج عن استراتيجيات المخططات الخماسية. كانت للدولة انطلاقة مالية محصنة خلال هذا العام، مرجعها رصيد صندوق ضبط الإيرادات الذي فاق في نهاية 2009 ما يقارب 4316,5 مليار دينار. كما يجب التذكير أن السنوات الثلاث الأخيرة من هذه الفترة عرفت ركودا اقتصاديا عالميا و تباطؤ وتيرة النمو العالمي وأزمة مالية عالمية لم تتوقف ملامحها (اليونان، البرتغال،...) مما أدى بالحكومة التي اتخاذ تدابير احترازية وإجراءات اقتصادية واقية من الصدمات الخارجية و التي بدورها أوجدت نظاما ماليا شبه محصن ومتين.

[32] الهدف منه تمويل المشاريع التحتية الكبرى التي يمكن أن تخلق اكبر عدد ممكن من مناصب الشغل و تسريع وتيرة الاصطلاحات الهيكلية وإعطاء رؤية ودفع للصناعة.

النمو الاقتصادي لهذا العام وصل حسب المعطيات المحلى 3, 9 % . حوالي 2 مليار دولار من تدفقات الرؤوس المالية الأجنبية تمت خلال هذا العام و هذا الشكل يبرز وضعية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال فترة معينة.

الشكل(5): مقدار تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة نحو الاقتصاد الجزائري 2000-2010

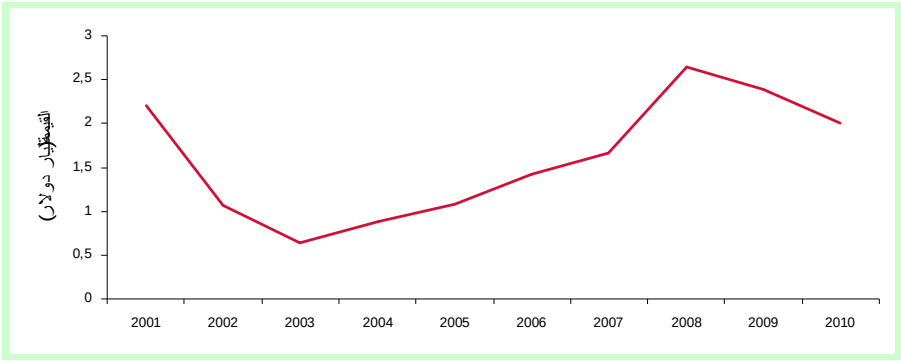

المصدر: من إعداد الباحث- البيانات عن البنك الدولي

بارتفاع سعر البترول خلال هذه الفترة، حققت الجزائر نابجا محليا جد موجب وكذا دول المينا المصدرة للبترول ودول الأوبك، فقد بلغ متوسط معدل النمو لدول المينا ككل 3,3 % لكن السمة التي اختصت بها هذه السنة عالميا هو شح ونقص الغذاء وارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية بنسب عالية ونقص الإنتاج العالمي (أزمة غذاء عالمية)، مما خلق قلقا لدى الدول من بينها الجزائر. هذا اوجد عبئا اقتصاديا غير متوقعا على البلد وعلى خزينة الدولة و يظهر ذلك جليل في دعم الجزائر للأسعار وتغلبها على ما سمي بأزمة السكر والزيت (المظاهرات الاجتماعية) محاولة دعم استقرار الجبهة الاجتماعية بكل السبل وتوازى هذا الأمر مع بروز مطالب اجتماعية أخرى مست قطاعات عدة مطالبة برفع الأجور ونظام التعويضات إذ أن هذا الأمر أعطى للحكومة مجهودا استثنائيا من أجل إعادة توجيه بنود و أبواب الإنفاق العام خارج ما كان مخطط له.

بعدما عملت على اعتماد غلافات مالية طارئة جد هامة في المخططات الخماسية مابين 2001 إلى 2009 فان نصيب المخطط الحالي كان له نصيبا من الغلاف المالي الضخم الذي يعتمد في الأصل على الإيرادات البترولية و تحسن النمو الاقتصادي العالمي(تحسن الطلب العلمي على البترول من طرف الدول المتطورة و الناشئة بالأخص)، ورغم هذا فان بعض المحللين يرون أن هذا المخططات الأخيرة وإستراتيجية الدولة تفتقر إلى الوضوح والفعالية.

حسب تقرير البنك الدولي، فان مستوى معدل النمو الاقتصادي للجزائر لهذا العام فاق المستوى المقدر له الحصول (2,4 %)، كما يثنى على اكتساب آليات الحماية من الصدمات الخارجية والمحلية بسبب احتياطي الصرف وصندوق ضبط الإيرادات.

كل هذا الوضع في ظرف اقتصادي يعاب عليه الأحادية الإنتاجية والريعية للبترول المسيطرة وضئالة الناتج خارج المحروقات رغم ما تبرزه بعض المعطيات من تحسن جزئي في أداءها. كما أبرزت منظمات دولية أن النمو الاقتصادي للبلد خلال السنوات الثلاث القادمة سيتراوح عند معدل 4 % بسبب الوفورات المالية المتأتية عن السوق الدولية، مثلا حلة الرخاء المالي للثلاثي الأول من عام 2011 تحسنت بسبب الثورات العربية التي أثرت على السوق الدولية وبالتالي على أسعار البترول إذ فاق في بعض الأوقات 200$/ب. وقد أعطى هذا البيان نظرة شاملة على تقديرات صندوق النقد الدولي للنمو الاقتصادي للبلد، حيث يبين رؤية هذه المؤسسة الدولية لتوقعات نمو قطاعية للجزائر في الفترة 2007-2013.

الشكل (6): تقدير أفاق النمو الاقتصادي على المدى المتوسط (%)

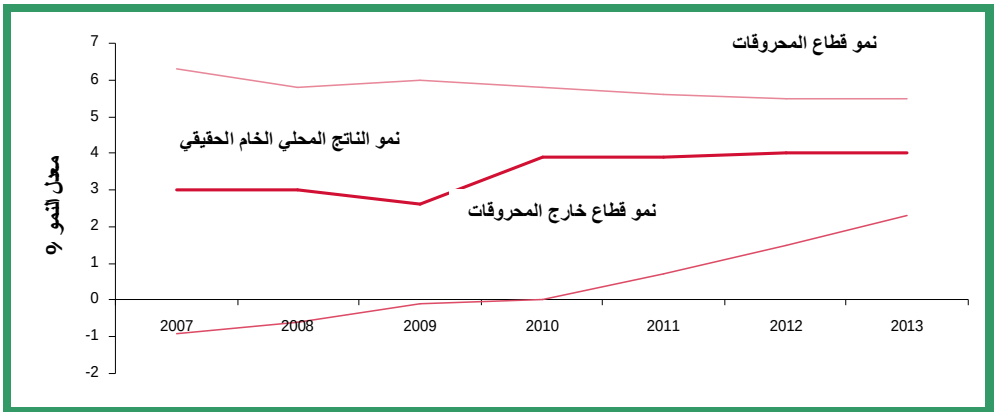

المصدر: من إعداد الباحث-البيانات عن صندوق النقد الدولي.

5- الخاتمة والتوصيات:

إن البترول يعد من أهم القضايا والدعائم التي ليس الجزائر وبلدان المنطقة رغم اختلاف المتباينة فيما بينها في تركيبتها الإنتاجية والاستهلاكية منأى عنه فعوائده من ركائز التنمية الاقتصادية لهذا نجد أنه

يسعى لمعرفة ميكانيزمات السوق البترولية والتعرف عليها بعمق والتنبؤ بإفرازاتها ونتائجها وحتى التأثير فيها بمعية دول الأوبك لارتباطه الوثيق بالظروف الاقتصادية والسياسية العالمية، أما التي تستهلكه دون إمكانية إنتاجه فيحذوها الترقب الاقتصادي الشديد الحذر من الارتفاع المفرط حيث انه رغم ما يكتنف اقتصادياتها من عبء الاستيراد لمشتقات البترول إلا أن نموه الاقتصادي لديها رفيع المستوى عن المحقق لدى البعض مثل الجزائر فأين الإشكال.

يستشف من الأوضاع الاقتصادية للبلدان النامية أن أداء الأنشطة المختلفة فيها قاصر عن بلوغ مستوى الطموح في تحقيق التقدم المنشود لمجتمعاتنا ويعزي ذلك القصور إلى حالة الإختلالات الهيكلية المتفاوتة للإقتصادياتها الناجم عن خطأ السياسات الاقتصادية المتبعة في تسيير عمل تلك الأنشطة أضف إلى ذلك أن البيع منهم يعولون بنسبة عالية على العوائد المالية البترولية مما يجعلهم في تبعية إلى أحوال الأسواق العالمية وها نحن نعيش هذه الأيام أزمة مالية عامية تداخلت تفسيراتها وافتقرت إلى الحلول القاطعة ما اثر بالسلب على عوائد البترول التي نجها تدعم الهيكل المال لهذا البلدان ومن بينها بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وبالأخص الجزائر كحالة لا مفر منها في حين قد نرى بوادر العلة الهولندية تحتاج الاقتصاد الوطني ناهيك اقتصاديات بلدان المنطقة المعنية بالدراسة.

بالنسبة للجزائر منذ بداية 2002 لوحظ تحسن في مستوى ومعد النمو الاقتصادي وكذلك مساعي الدولة في دعم برنامجها التنموي وما دافع هذا إلا التحسن النوعي في الموارد المالية الكبرى الناتجة عن تحسين في أسعار النفط غير أن الحال أبدى تغيرات مفاجئة وغير مرغوبة منذ المرحلة الرابعة لعام 2008 بالنسبة لبعض وعودة نفس اقتصادي محتضن من طرف آخرين فما هو حال النمو الاقتصادي في إطار هذه الظروف وما الشيء المستقرأ مستقبلا والرهانات المصاحبة للمستجدات التي أفرزتها الأسواق المالية العالمية.

زاد معدل نمو صادرات الدول المنتجة للبترول كالجزائر بشكل كبير بسبب ارتفاع الأسعار، مما يرفع من حجم الإيرادات المالية.هذا الوضع دعم سياسة الحكومات منها الجزائرية في فض المشاكل الاجتماعية. إن التتبع المتواصل لهذه الظروف الاقتصادية المحلية والعالمية في هذا الإطار يبرز أن ارتفاع أسعار يحسن حتما من موازين المدفوعات الدول المنتجة ويزيد إيراداتها التي يحفزها على القيام بدورها مستعملة هذه الإيرادات للتأثير على النشاطات الاقتصادية المختلفة والعكس بالنسبة لأخرى. وبالتالي يستخدم قسط منه للإسيتراد السلع الاستهلاكية والرأسمالية أو تمويل صناعة الآلية وبناء صناعات موجهة نحو الأسواق الخارجية إن شدت الحزم نحو هذا.

و في ضوء هذه المعطيات نقترح بعض التوصيات التي يقصد بها تحقيق نمو اقتصادي مستدام:

- العمل على إيجاد بدائل سلعية موجهة للتصدير خارج قطاع المحروقات؛
- العمل على ايجاد بدائل طاقوية غير البترول من اجل تنمية مستدامة حقيقية؛
- خلق صناعات و انتاجات قطاعية أكثر تنافسية على المستوى الدولي؛
- دعم القطاع الخاص و إشراكه بقوة في عملية النمو؛
- الاستفادة من الأوضاع الاقتصادية والمالية الدولية والإقليمية لتحقيق الخطط و البرامج؛
- التسيير الراشد للتراكمات المالية وعدم الانغماس في النشاط الاستهلاكي غير المنتج؛
- التعاون مع دول الأوبك و دول المينا في كافة الإطارات؛
- البحث العلمي و إشراك المخابر العلمية في دعم العملية الاقتصادية؛
- تحسين مستوى الرأسمال البشري في الدورة الانتاجية.

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

1. عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، (ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1999)
2. محمد ناجي حسن خليفة ،**النمو الاقتصادي** ، (دار القاهرة مصر ،2001)

المراجع باللغة الأجنبية:

Livres :

1. Begg.D et Autres, Macroéconomie , (Edition Dunod ,2002)
2. Belmokadem.M, Efficience de l'appareil productif, (Tlemcen, 1994) International monetary fund (IMF), World Economic Outlook, (September 2002) Louis Lagnas , La croissance économique , (Paris 1980)
3. Olen Havrylyshyn & Others, Growth experience en Transition countries: 1940 – 1998,(IMF Edition 1999)
4. P.A.Samuelson et W.D.Nordhaus, Economie, (Edition Economica 16ème Edition 2000)
5. Steven.N.Durlauf & others, Growth Econometrics, (University of Wisconsin and John.D,2004)
6. SILL.K, The macroeconomics of oil shocks, (www.relooney.info/00_New_2849.pdf)
7. Ulrich Kohli, Analyse macroéconomique, (Edition DeBoeck, 1999)

Revues et Bulletins :

1. ALGEROSCOPE, L'Algérie en chiffres 2003,(Annuaire économique et social Ed.Acom El Watan 2003)
2. Ministère des finances, Direction générale des études et de la prévision, La situation économique en 2000
3. Revue investir N°5 (décembre- janvier 2002/2003)
4. Revue Alternatives économiques N°224 (avril 2004)
5. Revue Economia N° (Février 2003)
6. Revue phare N°26 (juin 2001)

Rapports:

1. Banque d'Algérie, rapport de conjoncture(2008)
2. CNES Rapport sur la conjoncture (2002),(2003),(2004),(2005)
3. Organization of the Petroleum Exporting Countries (OPEC), Annual report (2002)

Sites :

1. www.ons.dz
2. www.bp.com
3. www.eia.doe.gov
4. www.ocde.org
5. www.tradingeconomics.com